دولة الكويت

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

السيد / رئيس مجلس الأمة

المحترم

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بتعديل الفقرة الأولى من المادة (٩) من القانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠١ بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وزيادة المعاشات التقاعدية، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحيـــة ،،،

مقدم الاقتراح
صالح أحمد عاشور

يحال إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية للارتباط
ويدرج في جدول أعمال الجلسة القادمة

الفصل التشريعي الخامس عشر دور الانعقاد الرابع ملف رقم ١

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

اقتراح بقانون
بتعديل الفقرة الأولى من المادة (٩)
من القانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠١
بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية
وزيادة المعاشات التقاعدية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠١ بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وزيادة المعاشات التقاعدية والقوانين المعدلة له،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة (٩) من القانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠١ المشار إليه النص الآتي:

" تزاد المعاشات التقاعدية كل ثلاث سنوات اعتباراً من ٢٠٢٠/٦/١ وذلك بواقع (٦٠) د.ك شهرياً ".

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت
صباح الأحمد الصباح

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بتعديل الفقرة الأولى من المادة (٩)
من القانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠١
بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية
وزيادة المعاشات التقاعدية

في عام ٢٠٠١ أنشئ صندوق تأميني جديد لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وهو صندوق زيادة المعاشات وذلك لزيادة المعاشات التقاعدية كل ثلاث سنوات بواقع (٢٠) ديناراً شهرياً آنذاك ومن ثم عدلت لتصبح (٣٠) ديناراً شهرياً، وبالرغم من زيادة أعداد المتقاعدين بمقدار (١٦) ألف متقاعد خلال السنوات الثلاث الماضية إلا أن الوضع المالي للصندوق في ازدياد حيث ارتفع رصيده بمقدار الثلث تقريباً وهو مؤشر مهم يدل على كفاية الأموال في هذا الصندوق للوفاء بالالتزامات الحالية المتمثلة بإضافة مبلغ (٣٠) ديناراً لمعاشات المتقاعدين كل ثلاث سنوات.

كما أن وفرته المالية تشير إلى قابلية إجراء تعديل لمصلحة المتقاعدين بحيث تزاد معاشاتهم التقاعدية بمقدار معين دون أن يؤثر على وضعه الحالي، خاصة أن إيراد هذا الصندوق يعتمد بشكل كبير على الاستقطاعات من الموظفين الحاليين والملتحقين بسوق العمل مستقبلاً وهم في ازدياد سنوياً ولن يعاني من أي عجز.

لذلك جاء هذا الاقتراح بقانون برفع قيمة الزيادة الحاصلة كل ثلاث سنوات بواقع (٦٠) دينارا شهرياً بدلاً من (٣٠) دينار حتى نساهم ولو بشكل بسيط في تحسين الوضع المالي للمتقاعدين.